

في كلمته خلال انعقاد الجمعية العامة الحادية والخمسين لغرفة التجارة

الغانم: الكويت قادرة على تجاوز المنزلق النفطي الجديد



أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت في مقدمة الحضور في الجمعية العمومية للغرفة أمس (محمد هاشم)



علي الغانم مترشحا للجمعية العمومية للغرفة أمس

ومشاريع البنية الأساسية الضخمة كالأسكان والموانئ البحرية والبرية والجوية، وفي المعرفة التقنية والطاقة المتجددة، فضلا عن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وذكر في السياق ذاته، انه خلال العقود الـ 3 الماضية تعددت تجارب الإصلاح الاقتصادي الناجحة في العالم، والتي نقلت دولا عديدة إلى مراحل متقدمة من النمو والتقدم مثل الصين والهند وكوريا واندونيسيا وتركيا وماليزيا وسنغافورة.

ورغم ان كلا من هذه الدول قد تبنت الرؤية التي تتناسب مع أوضاعها، الا اننا نلاحظ ان العامل المشترك الذي يجمع بين هذه الرؤى هو نجاح نظام التعليم في الارتقاء بكفاءة وقدرات العنصر البشري.

ورأى الغانم ان العقبة الأساسية التي تقف أمام تنويع قاعدة الكويت الإنتاجية والعجز الحقيقي الذي يجعل المواطن الكويتي يتنهد غمار القطاع الخاص ويرتأخ إلى دفع الوظيفة العامة يتمثلان في ضعف التعليم والتدريب والإدارة، مؤكدا ان التحدي الأخطر الذي تواجهه الكويت لا يكمن في تدني مستوى التعليم.

● الاستثمار في العقار والبورصة ضرورة لازمة.. لكنه لا يحقق التنمية

● الكويت تملك احتياطات مالية تتيح لها مساحة كافية لاستيعاب التحديات المستقبلية

● استعادة دور القطاع الخاص منوط بنجاح التعامل الجاد مع شروط إصلاح الإدارة العامة

● انخفاض الإيرادات النفطية يقضي الإنفاق الاستثماري

ورفع كفاءتها ومعالجة ترهلها وتصلب شرايينها، مشير إلى ان مستقبل الكويت الاقتصادي مرتبط بنجاح قطاعها الخاص وهذا النجاح مرهون بإصلاح القطاع العام.

الاستثمار في العقار والبورصة فيما تحورت القضية الخالصة حول الاستثمار في العقار وفي الأوراق المالية التي اعتبرها أكبر الأنشطة الاقتصادية الوطنية غير النفطية، والمستودع الرئيسي لمخدرات القطاع الخاص، مؤكدا ان بقاء الاستثمار فيهما ضرورة لازمة ومتواصلة.

واستدرك الغانم في السياق ذاته، ان بقاء الفكر الاقتصادي على ما هو عليه سيؤدي إلى مشاكل اقتصادية على ما هي عليه، معتبرا ان الاعتماد المكثف على العقار والأسهم لن يحل مشكلة العمالة، ولن يؤسس لتنمية مستدامة، داعيا إلى تحول جذري وسريع لتوسيع التنوع والقاعدة الإنتاجية الحقيقية التي تولد الثروة.

الاستثمار في التعليم ولفت إلى ان الاقتصاد الحقيقي يؤدي تلقائيا إلى نشوء اقتصاد مالي داعم، معتبرا إلى ان الكويت يجب ان تتوجه في المرحلة الراهنة نحو الاستثمار في التعليم

استغلاله أو الانحراف به. وأكد الغانم في ذلك الإطار الذي ان هذا التغيير الجوهري في سياسة الكويت المالية والاقتصادية سيعوض جزءا كبيرا من خسائر هبوط أسعار النفط، وسيرفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتنافسيته ويعزز التنمية المستدامة، ويحسن العدالة بين الأجيال.

بين الأجيال. أما بخصوص القضية الثانية المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، فقال الغانم ان هذا الإصلاح منوط باستعادة القطاع الخاص دوره الاقتصادي والاجتماعي باعتباره قاطرة التنمية، مع كل ما يعنيه ذلك من تفعيل قانون وسياسات الخصخصة، وافتتاح الأنشطة والصناعات النفطية أمام القطاع الخاص، وإطلاق قوى المنافسة العادلة، وتشجيع ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المجال الأرحب لفرص العمل الجزئية، وباعتبارها الخزان الوطني للمهارات التقنية، فضلا عن كونها الأداة المثلى للحفاظ على التوازن المجتمعي والممارسة الديمقراطية.

وأشار إلى ان استعادة دور القطاع الخاص منوط بنجاح التعامل الجاد مع شروط إصلاح الإدارة العامة

فرصة لتسريع الإصلاح. وأشار الغانم إلى 3 قضايا اعتبرتها الغرفة ذات أثر كبير في القدرة على استيعاب تداعيات انخفاض أسعار النفط، وتحولها من تحد صعب إلى فرصة لتسريع الإصلاح، القضية الأولى تتعلق في ان انخفاض الإيرادات النفطية لا يقضي بالضرورة تخفيض موازينا في الإنفاق العام، ولكنه يقضي إجراء تحول جذري في الإنفاق العام، ومن رقابة الانتهام المسبق.

عدالة الدعم وأشار في السياق ذاته، إلى ان الدعوة إلى كبح الإنفاق في الإنفاق الاستهلاكي والإرضائي بغية خفض سعر التعادل في الموازنة، لا تعني أبدا المساس بحقوق ومكتسبات المواطنين ذوي الدخل المحدود، أو التخلي عن دعم أسعار السلع والخدمات للمواطنين والمؤسسات والقطاعات التي تستحق ذلك.

وأوضح ان كل ما تعنيه هذه الدعوة هو تأكيد عدالة هذا الدعم وترشيده ورفع كفاءته، فلا يستفيد منه إلا من يستحقه ويحتاج إليه، وبكليات جديدة تمنع

التشريعية والتنفيذية والمجتمع المدني في تحمل المسؤولية التنموية، كل حسب موقعه وصلابته. وأضاف الغانم ان الكويت تملك احتياطات مالية تتيح لها مساحة كافية لاستيعاب التحديات المستقبلية، كما تملك قطاعا خاصا مليئا بخبراء وجهازا مصرفيا قادرا على تجسير فجوة التمويل الانتقالية، ويدعم هذا كله رؤية إصلاحية متكاملة. وأفاد الغانم بان ما تحتاج إليه الكويت اليوم هو قرار جريء بإصلاح حقيقي يستند إلى توافق وطني، يقدر مخاطر المرحلة ويرتفع إلى صعيد مصلحة الوطن ومستقبل المواطن.

ولفت إلى ان التردد لا يعتبر خيارا، والتأجيل ليس قرارا، والإبداع هو القدرة على توظيف التحديات لتكون

● التحدي الأخطر ليس في هبوط سعر النفط بل في تدني مستوى التعليم

● الإصلاح الاقتصادي منوط باستعادة القطاع الخاص دوره الاقتصادي والاجتماعي

منى الدغيمى قال رئيس غرفة التجارة والصناعة علي الغانم ان الانخفاض الكبير في أسعار النفط يضع الكويت أمام ضغوط وتداعيات مثقلة باعباء الهدر وعواقب تأخر القرار، مؤكدا ان الكويت قادرة على تجاوز «المنزلق النفطي الجديد»، إذا ما التفت إرادتها على ذلك، فأحسن التدبير وحسمت القرار وحزمت التنفيذ.

وأشار في كلمة له خلال انعقاد الجمعية العامة الحادية والخمسين للغرفة أمس أن الإصلاح الاقتصادي في الكويت ظاهرة صوتية، معللا: «لا نقول هذا من قبيل رش الملح على الجرح، أو توجيه اللوم إلى أي جهة، ففي المجتمعات الديمقراطية كمجتمعنا تشترك السلطاتان

إعلان تذكيري للسادة المساهمين

شركة المستقبل العالمية للإتصالات (ش.م.ك.ع) دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة الشركة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية للجنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والمقرر عقده في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحا يوم الأحد الموافق ١٩ أبريل ٢٠١٥ في مقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - بلوك (٢) - الدور الأول - قاعة الإجتماعات (أ.ب) وذلك للنظر في التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للجنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة للجنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والموافقة عليه.
3. المصادقة على البيانات المالية للجنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.
4. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وبنسبة ١٥% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل ١٥ فلس كويتي لكل سهم، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة وبعد موافقة الجهات المختصة.
5. اعتماد مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بقيمة (٣٠,٠٠٠ دك) ثلاثون ألف دينار كويتي.
6. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (١٧٥) من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها (رقم ٢٠١٣/٧.هـ.م.ق.ت.أ.ش).
7. الموافقة على تحويل ١% من صافي الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني.
8. الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة.
9. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للجنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبين لحسابات الشركة للجنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ملاحظات: يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة - شرق شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس - لاستلام بطاقات الدعوة وإستمارات التوكيل وجدول الأعمال وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي، للاستفسار: هاتف: ٢٢٤٦٤٥٦٥ أو ٢٢٤٦٤٥٨٥.

رئيس مجلس الإدارة

أهم قضايا عالجتها الغرفة عام 2014

- البيئة المناسبة لتشجيع القطاع الخاص.
- مشروع الإستراتيجية الصناعية للكويت.
- قانون هيئة أسواق المال.
- قرار حوكمة الشركات المدرجة.
- تطوير العمل في المنافذ الجمركية.
- تسريع الدورة المستندية لتنفيذ المشروعات الحكومية.
- الصناعة السياحية.
- أثر كفاءة المرافق التجارية الأساسية، وفي طليعتها الموانئ والجمارك، على تكاليف الإستيراد وارتفاع الأسعار.

أسعار النفط اليوم تقارب 20 دولاراً بالثمانينيات

سجلت أسعار النفط بين 2011 والنصف الأول من 2014، أرقاما قياسية تدور حول 110 دولارات، لتعود إلى التدهور ليبدور سعر برميل النفط الكويتي اليوم حول 50 دولارا، أو ما يقارب 20 دولارا بأسعار 1980. وهذا المشهد المتكرر على مساحة 40 سنة أو تزيد، رافقته - في الكويت - ظاهرة تتكرر مع كل انخفاض وارتفاع، وتتمثل بتزايد الاهتمام بالإصلاح المالي والاقتصادي وبالذور التنموي للقطاع الخاص إلى أعلى درجات «الكلام»، كلما انتكست أسعار النفط وانخفضت إيرادات الميزانية العامة. ثم تراجع هذا الاهتمام مع أول بوادر عودة أسعار النفط إلى الارتفاع.

4,5 ملايين دينار إيرادات «الغرفة»

قال الغانم عن الحسابات الختامية للغرفة عن عام 2014 ان إجمالي الإيرادات تجاوز 4,5 ملايين دينار، أي ذات رقم عام 2013 تقريبا، بينما ارتفع إجمالي نفقاتها مع الاستهلاكات إلى 4,3 ملايين دينار، ليترك وفرا صافيا يناهز 260 ألف دينار، مقابل 690 ألفا عام 2013.



الهيئة العامة للصناعة

Public Authority for Industry

إعلان

عن المزايدة رقم (هـ ع ص / 16/2014-2017)

بشأن إدارة وتشغيل وتطوير وصيانة واستغلال محطة معالجة المخلفات الصناعية السائلة بمنطقة الوفرة

تعلم الهيئة العامة للصناعة عن تأجيل اقفال المزايدة رقم (هـ ع ص / 16/2014-2017) بشأن إدارة وتشغيل وتطوير واستغلال محطة معالجة المخلفات الصناعية السائلة بمنطقة الوفرة ليكون آخر موعد لتقديم العطاءات تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الاربعاء الموافق 2015/4/15.

كما تعلن الهيئة أنه يمكن للشركات التي قامت بشراء المزايدة استلام نسخة محضر الاجتماع التمهيدي من مبنى الهيئة الرئيسي - إدارة الخدمات الفنية - الدور الثاني.

مدير عام الهيئة العامة للصناعة